

سياسة الجمعية في آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وفروعها ومكاتبها وتقييمها

مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والاشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان

أولاً: الرقابة:

أ- بالتقارير الإدارية:

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

- **التقارير الدورية:** وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات وإنجازات المتعددة.
- **تقارير الفحص:** وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- **تقارير قياس كفاءة العاملين:** وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرون لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاؤنهم مع فريق العمل... وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.
- **المذكرات والرسائل المتبادلة:** وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.



بـ- التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
 - تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
 - مراجعة الموازنات التقديرية.
 - متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
 - مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
 - مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة
 - تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

- مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة ولوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

بـ- مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

٢- مبدأ سعة كشف الانحرافات والبلاغ عن الأخطاء:

أن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتلبيغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

شـ. مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.





جمعية البر
الخيرية بالطائف

البر عطاء واحسان

المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمتسبّبين الذين يعملون تحت إدارة وشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوجيه إليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.



البر عطاء واحسان

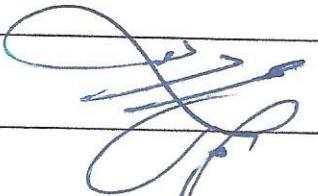
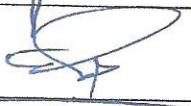
الرقم:
التاريخ:
الموضوعات:

تم اعتماد هذه السياسة في اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ: / / ١٤٢٦هـ بموافقة الأعضاء:

النوع	العنوان	الرقم
	أ. أنور بن محمد حسين باشا (رئيس مجلس الإدارة)	١
	أ. محمد بن علي إبراهيم دغريري (نائب رئيس مجلس الإدارة)	٢
	أ. سلطان بن ناجي عبيد الشلوي (أمين الصندوق)	٣
	أ. حسين بن محمد عبد الرحمن الحبشي (عضو مجلس الإدارة)	٤
	أ. يوسف بن صالح علي آل خثيم (عضو مجلس الإدارة)	٥
	أ. أحمد بن محمد إبراهيم دغريري (عضو مجلس الإدارة)	٦
	أ. بندر محمد علي الغربي (عضو مجلس الإدارة)	٧

توقيع موظفي الجمعية على هذه الآلية واعتمادها بتاريخ:

١٤٤ / /

م	اسم الموظف	التوقيع
١	حسين علي الحمياني	
٢	عبدالله احمد الشمراني	
٣	عبدالرحمن عبدالله قربان	
٤	رمضان تيهان الذبياني	
٥	سيف عليان المصعبي	
٦	عبدالسلام خضران الثبيتي	
٧	عبدالله محمد الاسمرى	
٨	عمر جمعان الثمالي	
٩	محمد منصور دغاسي	
١٠	فوزية حسن الطاحي	
١١	صالحة نوار الشلوبي	
١٢	شمسية شميلان المالكي	